تحرير العراق أكثر ضمانا لمستقبل أمن الطاقة الأمريكي من نفط روسيا!

07-10-2002

وأخيرا، النتيجة النهائية لتحويل روسيا إلى ممول نفط رئيس للولايات المتّحدة تبقى غير واضحة. إنّ حكومة الرّئيس فلاديمير بوتين واقفة بحزم وراء هذا الهدف. لكن يبقى النظر في كيفية تعامل الحكومات الروسية القادمة مع هذه المبادرة. إذ أن حكومة مستقبلية في موسكو قد لا ترضى بالمنزلة الدنيا لروسيا والفوائد الأحادية الجانب. ومن جهة أخرى، فإن النتيجة غير المؤكدة للصراع الداخلي الجغرافي- السياسي في روسيا، من المستبعد أن تدفع واشنطن لأن تضع نفسها في موقع إعتماد "ثقيل" على النفط الروسي. غير أن واشنطن ستواصل العمل لتنويع ممولي طاقتها، بما في ذلك زيادة حجم دور الطاقة الروسي في تلبية حاجاتها. ويبقى أن أحد أفضل الطرق لضمان أمن الطاقة الأمريكي سيكون تحرير العراق.

يبدو أن كلاَ من الرّئيس الأمريكي جورج بوش والرّئيس الروسي فلاديمير بوتين يدفعان بموسكو لأن تصبح أحد أبرز ممولي الطاقة الرئيسيين للولايات المتّحدة في المستقبل. لكن أمامهم طريق طويل لإنجاز هذه المهمّة الإستراتيجية، ورغم ذلك، فالنتيجة ليست واضحة. ومهما يكن، فإن النفط الروسي لا يستطيع إستبدال النفط "الشرق أوسطي" في المستقبل المنظور، وحسب المراقبين، فإن أمن الطاقة الأمريكي يمكن أن يكون مضمون أفضل بنصر سريع على العراق؟!.

عُقدت في هيوستن بأمريكا قمّة الطاقة الروسية في بداية الشهر الجاري. وتميزت بحضور ثقيل ومركز لممثلي الحكومة والمؤسسات من كلا البلدين، إلى جانب أبرز شركات الطاقة، وكان من المشاركين وزير الطّاقة الأمريكي سبينسر أبراهام، وزير التجارة دون إيفانز، ووزير الطاقة الروسي إيغور يسوفوف . وتزامنت هذه القمّة مع تزايد المخاوف إزاء السوق العالمية، وتحديدا تجاه مدى تأثير الحرب على العراق على توفير، سعر وإستقرار النفط. وتحاول الحكومة الأمريكية تعزيز التوجه نحو تنويع احتياجاتها من الطاقة، بغية التقليل من إعتمادها على "الشرق الأوسط" القلق!، وبشكل خاص تعمل مع موسكو لتحويل روسيا إلى ممول طاقة رئيس لأمريكا. وإذا تحقق مثل هذا الهدف، فإن واشنطن يمكنها أن تستفيد من مكاسب جغرافية- سياسية وإحكام السيطرة على طاقة موسكو، بينما، قد تحصل روسيا على الإستثمارات الأجنبية الرئيسة لإنعاش إقتصادها.

لكنَ تحقيق هذا المبتغى يمكن أن يستغرق سنوات بدون ضمان النجاح، بينما ستكون روسيا عاجزة في المستقبل أن تعوض "موقع" الشرق الأوسط كممون نفط رئيس للولايات المتحدة. وإن نصرا سريعا على العراق يبدو أنه أسرع وأسهل الطرق للمحافظة على أمن الطاقة الأمريكي ..والموضوع الرئيس لقمّة هيوستن كان حول

تحويل روسيا إلى ممول نفط أمريكي رئيس. وحاليا، هناك ثلاثة مشاريع دولية اعتبرت تطبيقا لهذا الهدف الإستراتيجي.
المشروع الواقعي الأول والوحيد ابتداء من الآن، يتمثل في شحن النفط الروسي من "مورمانسك"، ميناء في روسيا (واقع جنوب المنطقة القطبية)، بناقلات نفط كبيرة جدا مباشرة إلى الولايات المتّحدة، ولإنجاح هذا المشروع، دعمت موسكو خطّة لوكويل المتقدّمة لبناء محطة نفط قرب مورمانسك. وسيشحن النفط من محافظة "تيمانو بيتشورا" في المنطقة الشمالية الشرقية لروسيا، إمّا عبر خط أنابيب ياروسلافل-مورمانسك أو بناقلات الثلج المقاومة الصغيرة إلى المحطة الجديدة قرب "مورمانسك"، وهو ما قد يكلّف 300$ مليون. وتبلغ تكلفة المشروع كاملا في النهاية بين 1.5$ بليون و 2.6$ بليون.
يعتقد "لوكويل" (واضع الخطة الروسي) بأنّه إذا نجح المشروع، فإن أول دفعة للبترول قد تصل إلى الولايات المتّحدة بحلول 2005، مع أمل أن يبلغ حجم الضخ مليون برميل يوميا. و سيكون هذا مؤشرا هامّا على تقدم واشنطن في تحقيق "هدف التنويع"، وتستورد الولايات المتحدة حاليا 8.9 مليون برميل يوميا من الخامّ، 48 بالمائة يأتي من النصف الغربي للكرة الأرضية و 30 بالمائة من الشرق الأوسط، طبقا لوزارة الطاقة. المشروع الثاني، يشحن نفط روسيا عن طريق خط أنابيب "دروزبا" إلى ميناء "البحر العميق" الكرواتي في المحيط الأدرياتيكي، بالناقلات ثمّ يحمل إلى الولايات المتّحدة. المشروع قد يدخل حيز التنفيذ بحلول 2005، لكن قدرته أقل من 100,000 برميل في اليوم. كما أنه لم يتفق بعد على تكلفة العبور وإعادة بناء الجزء الكرواتي من خط الأنابيب .
المشروع الثالث، يُشحن النفط من الجزيرة الروسية "ساخالن" بالناقلات عن طريق المحيط الهادي إلى الساحل الغربي الأمريكي، وكم المحتمل أن يُنجز بحلول 2008. لكن الأسواق الأقرب لليابان والصين وجنوب شرق آسيا تبدو جذّابة – إقتصاديا- أكثر بكثير بالنسبة لصادرات "ساخالن" النفطية. ثم إن الساحل الغربي لأمريكا يُمول بشكل جيد من خلال خط أنابيب يمتدّ من ألاسكا إلى كندا. ويرى المراقبون، أنه إذا أرادت روسيا فعلا أن تصبح ممول طاقة رئيس للولايات المتّحدة، فإنها مُلزمة بأن تصطف بحزم بجانب واشنطن للإستفادة من الإيرادات النفطية. موسكو أيضا تدرك بأنّ بلايين الدولارت من الاستثمارات ستتوقّف عن التدفّق إلى روسيا، إذا تذمرت واشنطن من سياسة موسكو الخارجية في وقت ما و قد تتبعها بتنفيذ عقوبات.
لكن موسكو قد تستفيد أيضا، أولا من خلال الحصول على الإيرادات النفطية المضمونة. و يمكن توقع الإستثمارات الأمريكية الرئيسة في قطاع الطاقة. وسياسيا، تجد واشنطن نفسها "ملزمة" بأن تعير اهتماما أكبر بروسيا بالنظر إلى موقعها الجديد، كممول طاقة أمريكي رئيس، ولو أنّ روسيا تبقى شريكا أصغر في هذه العلاقة.على أية حال، أمامهم مشوار طويل جدا لإنجاز هذا الهدف. أولا، يحتاج قطاع الطاقة الروسي إلى حوالي 50$ بليون استثمارات والتي لا يمكن أن تأتي من داخل البلاد. هناك علامة إستفهام كبيرة حول ما إذا ستوافق شركات الإستثمار الأمريكية الكبيرة على تحمل هذا الغلاف المالي مع ركود قطاع الطاقة الروسي وبنيتها التحتية القديمة، خصوصا وأن الاقتصاد العالمي

والإقتصاد الأمريكي يخوضان حاليا صراعا مريرا من أجل التعافي، كما أن الأخطار المهددة للأمن العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر في ارتفاع حادّ (أو هكذا يرى الخبراء الغربيون). وإنّ قلة شفافية شركات النفط الروسية و الحضور البارز للجريمة المنظمة في الاقتصاد الروسي- بما في ذلك قطاع الطاقة، ومثال ذلك الإختطاف الأخير للنائب الأول لـ"لوكويل"-، بالإضافة إلى المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الأخرى التي من المحتمل أن تواجه روسيا لسنوات مستقبلا، قد تتحول إلى حاجزا مانعا للإستثمارات.

ثانيا، على الرغم من المنافع السياسية لعلاقة روسيا الوثيقة بأمريكا في مجال الطاقة، إلا أن الشركات الأمريكية أوضحت بأن الإعتبارات الإقتصادية في أغلب الأحيان هي المستند الأساس لقراراتها الإستراتيجية. وروسيا لا تبدو فعّالة ومربحة إقتصاديا بالنسبة لهذه الشركات في المستقبل القريب.

الثالث، النفط الروسي، زيادة على كونه أقل جودة مقارنة بنوعية نفط "الشرق الأوسط"، فإنه يكلّف كثيرا. وعليه، فإن شراء النفط الروسي قد يكلف المستهلكين الأمريكان باهظا، وهو ما قد يدفعهم إلى رفض التزود منه. مبدئيا، توزيع النفط الروسي فعّال إقتصاديا فقط في فترات ارتفاع أسعار النفط العالمية. فعلى سبيل المثال، إذا أقامت الولايات المتحدة حكومة جديدة جديدة موالية، بعد زيادة إنتاج النفط بشكل ملحوظ، فإن سعر برميل من النفط يصل إلى 15$ ، ومن ثم يجعل أيّ صفقة لشراء للنفط الروسي بلا معنى ولا جدوى!.

وأخيرا، النتيجة النهائية لتحويل روسيا إلى ممول نفط رئيس للولايات المتّحدة تبقى غير واضحة. إنّ حكومة الرّئيس فلاديمير بوتين واقفة بحزم وراء هذا الهدف. لكن يبقى النظر في كيفية تعامل الحكومات الروسية القادمة مع هذه المبادرة. إذ أن حكومة مستقبلية في موسكو قد لا ترضى بالمنزلة الدنيا لروسيا والفوائد الأحادية الجانب. ومن جهة أخرى، فإن النتيجة غير المؤكدة للصراع الداخلي الجغرافي- السياسي في روسيا، من المستبعد أن تدفع واشنطن لأن تضع نفسها في موقع إعتماد "ثقيل" على النفط الروسي. غير أن واشنطن ستواصل العمل لتنويع ممولي طاقتها، بما في ذلك زيادة حجم دور الطاقة الروسي في تلبية حاجاتها. ويبقى أن أحد أفضل الطرق لضمان أمن الطاقة الأمريكي -حسب تقارير الطاقة الأمريكية- سيكون تحرير العراق.